E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1994/8
10 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاحصائية
الدورة الخاصة
١١ - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

# تعزيز التعاون الاحصائي الدولي

## فرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالاحصاءات المالية

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى اللجنة الاحصائية تقرير فرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالاحصاءات المالية (الجهة التي دعتها الى الانعقاد: صندوق النقد الدولي) الوارد في المرفق. والتقرير محال الى اللجنة وفقا لطلب تقدم به الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي التابع للجنة الاحصائية في دورته السادسة عشرة (جنيف، ١٣ - ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) (E/CN.3/1994/2، الفقرة ١١).

* E/CN.3/1994/1.



94-07435 240294 240294

المرفق

# تقرير فرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالاحصاءات المالية

## أولا - مقدمة

١ - كلفت فرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات والمعنية بالاحصاءات المالية من قبل الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي التابع للجنة الاحصائية للأمم المتحدة بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحديد العمل الذي تضطلع به المنظمات الدولية حاليا بشأن الطرق الاحصائية وعمليات الجمع والتجميع والتجهيز والنشر والمساعدة التقنية والتعاون؛

(ب) تقييم المشاكل والازدواجية ونواحي الضعف والاختلالات والثغرات؛

(ج) دراسة كيفية اجراء تقييم لقاعدة البيانات التي تحتفظ بها المنظمات الدولية.

٢ - لأغراض فرقة العمل عرفت الاحصاءات المالية بأنها احصاءات موازين المدفوعات، واحصاءات الديون الخارجية، واحصاءات النقد والصيرفة، واحصاءات المالية الحكومية، والاحصاءات المالية الأخرى التي حددت بعض المنظمات الدولية بشأنها دورا في وضع المعايير وتجميع الاحصاءات.

٣ - وقد اشترك في فرقة العمل الهيئات التالية: مصرف التسويات الدولية، والمكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والشعبة الاحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

## ثانيا - أنشطة فرقة العمل

٤ - في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أجرت الادارة الاحصائية في صندوق النقد الدولي دراسة استقصائية بشأن المنظمات أو الهيئات الدولية المعنية بتجميع و/أو نشر البيانات في ميدان الاحصاءات المالية[١]. وفي تلك الدراسة سئلت المنظمات عن مشاركتها في الاحصاءات المالية وآرائها بشأن امكانيات تحسين التنسيق والتعاون. وجاءت بعد ذلك دراستان استقصائيتان محددتان: الأولى عن جمع البيانات، والأخرى عن تحويل البيانات ونشرها. كما أعدت الادارة الاحصائية في صندوق النقد الدولي تقريرا معنونا "نطاق تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية في مجال الاحصاءات المالية".

٥ - وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣ جرت في اجتماع للجنة احصاءات موازين المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي مناقشة أولية حول نتائج الدراسة الاستقصائية وتقرير الادارة الاحصائية في صندوق النقد الدولي. ودارت مناقشات مماثلة مع أعضاء الفريق العامل الدولي المعني باحصاءات الديون الخارجية. وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٩٣ عقد الاجتماع الأول لفرقة العمل، وركز على احصاءات النقد والصيرفة. وكان من المقرر أن يعقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ اجتماع ثان لفرقة العمل للتركيز على احصاءات المالية الحكومية لكنه ألغي بسبب القيود المفروضة على الميزانية فيما يتعلق بتكاليف سفر ممثلي بعض المنظمات المدعوة.

٦ - ونوقش تقرير لفرقة العمل عن أنشطتها والنتائج التي توصلت اليها، من جانب الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي في اجتماعه السادس عشر، ومن جانب اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية للجنة التنسيق الادارية، في دورتها السابعة والعشرين، وقد عقد كل من الاجتماع والدورة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٧ - وأرسلت نتائج الدراسة الاستقصائية وتقرير صندوق النقد الدولي المشار اليه آنفا مع موجز لنتائج الاجتماع الأول لفرقة العمل الى محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية ورؤساء المكاتب الاحصائية في عدد كبير من البلدان. وقد رد كثير من هؤلاء معربين عن اهتمام واسع النطاق بقضايا مثل المواءمة فيما بين المفاهيم وتقاسم البيانات وتحويلها والتنسيق. وطلب ممن اشتركوا في الاجتماع أن يقدموا آراءهم كتابة لا شفويا.

## ثالثا - النتائج

٨ - النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها استفسارات فرقة العمل حتى الآن هي ما يلي: (أ) اعترفت المنظمات المشتركة بامكانية حدوث ازدواج وتداخل في جمع البيانات؛ (ب) أفاد عدد قليل من المنظمات الدولية بمشاركة كبيرة في التعاون التقني أو في تقديم المساعدة التقنية لمعالجة المشاكل الناجمة عن تحويل البيانات؛ (ج) لا تكفي الوثائق المتاحة عن منشورات المنظمات الدولية لتمكين المستعملين من التعرف على العلاقات المتبادلة بين مصادر البيانات الوطنية والدولية.

٩ - لاحظت لجنة احصاءات موازية المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي أن ثمة حاجة الى تحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية ومختلف الادارات فيها عند طلبها معلومات احصائية من البلدان. كما أعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي احاطة البلدان علما بأي تغير تجريه المنظمات الدولية في البيانات التي قدمتها البلدان اليها.

١٠ - وفي الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ وركز على الاحصاءات المالية لوحظ أن صندوق النقد الدولي بصورة رئيسية والشعبة الاحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بقدر أقل هما اللذان حولا

البيانات القومية الى احصاءات قابلة للمقارنة الدولية. وخلصت فرقة العمل الى أنه يجري قدر كبير وربما متزايد من تقاسم بيانات الاحصاءات المالية فيما بين المنظمات الدولية ولاسيما عن طريق استعمال الوسائل الالكترونية من جانب البلدان النامية الرئيسية والصناعية. بيد أنه قد لوحظ أن ثمة حاجة الى تحسين الوثائق المنشورة مؤخرا ومصادر البيانات لاسيما في المجالات التي تتداخل فيها اهتمامات المنظمات الدولية.

١١ - وقد شددت السلطات الوطنية في ردودها على استفسار فرقة العمل على أهمية التوصل الى اتفاق عام بشأن كيفية تحسين التنسيق والمواءمة في عملية جمع البيانات من قبل المنظمات الدولية. وتعتبر فرقة العمل في هذا الصدد مبادرة جديرة بالترحيب. بيد أنه في حين رحب بتقاسم البيانات باعتباره أداة للتخفيف من عبء الرد أعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي ألا تجرى المواءمة على حساب المتطلبات التي تنشأ في مجالات معينة للاحصاءات نتيجة للاختلافات الموجودة في نواحي التركيز. ولوحظ أن تحويلات المرحلة الثانية التي يجريها المتلقون غير المباشرين يمكن أن تقلل من نوعية البيانات، وأنه إن لم تكن طبيعة هذه التحويلات واضحة يكون من الصعب تحديد الصلة بالبيانات الأصلية. وتوافر الوثائق المناسبة شرط أساسي للتغلب على ما ينجم عن ذلك من عدم وضوح ولتعزيز قابلية البيانات للمقارنة الدولية.

١٢ - والردود التي وردت حتى الآن تلبية للدعوة التي وجهت الى المنظمات الدولية لكي تقدم آراءها بشأن التنسيق في مجال احصاءات المالية الحكومية لا تسمح بعد باستخلاص أي نتيجة عامة. وما اشتركت فيه الردود هو وجود طلب على البيانات لمستويات مستقلة في الحكومة.

## رابعا - خطط المستقبل

١٣ - على الرغم من أن فرقة العمل قد استطاعت خلال العام الماضي أن تحرز نتائج مهمة في تحري الاحصاءات المالية ورسم مسارات تدفقات البيانات الدولية ما زال يتعين عمل الكثير لتحسين التنسيق. ففي جملة أمور يتعين بذل جهد لتحسين مواءمة البيانات وكفاءة جمعها ونشرها. كما ينبغي زيادة الاهتمام بتنسيق المساعدة التقنية.

١٤ - وإحدى النتائج المحددة التي توصلت اليها فرقة العمل وتحتاج الى متابعة هي الحاجة الي تقييم الترتيبات الحالية لابلاغ البيانات. أما فيا يتعلق بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى فإنه ينبغي متابعة التوصية الداعية الى أن تقوم فرقة العمل بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالاحصاءات والتابع للجنة المحافظين التابعة للجماعة الأوروبية، والى تحديد مواقف مشتركة بشأن مواءمة احصاءات النقد والصيرفة (وربما تدفقات رؤوس الأموال أيضا).

١٥ - ومن بين المسائل الأخرى التي يمكن النظر فيها استصواب وضع معايير للنقل الالكتروني للبيانات والقدر الذي ينبغي أن تتابع به المواءمة مع المعايير المقبولة دوليا في مجالات أخرى مثل احصاءات موازين المدفوعات والحسابات القومية.

## خامسا - نقاط للمناقشة

١٦ - قد تود اللجنة النظر في مناقشة النقاط التالية:

(أ) تقاسم البيانات يعتبر وسيلة ممكنة لتحسين فعالية عملية جمع البيانات. ومن جهة أخرى فإنه قد يؤدي الى عدم وضوح البيانات. كيف يمكن التوفيق بين هذين الهدفين؟

(ب) المواءمة فيما بين المنهجيات تعتبر وسيلة لزيادة قابلية البيانات للمقارنة ورفع مستوى كفاءة عملية جمع البيانات لكنها قد تؤدي الى عدم التركيز على مجالات معينة. ما هو القدر الذي ينبغي أن تجرى به المواءمة حتى يمكن التوصل الى الوضع الأمثل؟

## حاشية

(١) شملت الدراسة الاستقصائية الشعبة الاحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجان الاقليمية للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية ومصرف التسويات الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية وفيما يتعلق باحصاءات موازين المدفوعات أرسل أيضا استبيان الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للسياحة ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وصندوق النقد العربي ومركز شؤون الشركات عبر الوطنية التابع للأمم المتحدة.

- - - - -